البناء
السنة السادسة / الجمعة / 24 تشرين الأول 2014 / العدد 1618
Sixth year / Friday / 24 October 2014 / Issue No. 1618

دعت إلى عدم التأثر بالإشاعات التي يروّجها الإرهابيون

قيادة الجيش: بغنى عن خدمات أي عسكري ينكث بقسمه ويخون رسالته

أكدت قيادة الجيش «أنّ الجيش أثبت في هذه المرحلة، قدرة عالية على درء الأخطار المحدقة بالوطن، لاسيما خطر الإرهاب»، مشدّدة على «أنّ ولاء العسكري لمؤسسته هو ترجمة فعلية لولائه لوطنه وشعبه». وأكدت القيادة «أنّ الجيش بغنى عن خدمات أي عسكري يتخاذل أو ينكث بقسمه ويخون رسالته»، داعيةً «العسكريين إلى عدم إعارة أي آذان صاغية للإشاعات الملفقة، التي يروجها الإرهابيون عبر مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها للتأثير في معنوياتهم».

وقد عمّمت قيادة الجيش – مديرية التوجيه أمس، نشرة توجيهية، رقم 2014/1، على العسكريين بعنوان: «الجيش عصي على محاولات التشكيك به والنيل من وحدته ودوره»، جاء فيها: «يستمر الجيش في مواجهاته المفتوحة ضدّ الإرهاب، وقد أدت إجراءاته الميدانية التي اتخذها على السلسلة الشرقية عموماً ومنطقة عرسال على وجه الخصوص، إلى محاصرة التنظيمات الإرهابية المنتشرة في الجرود وقطع طرق الإمداد عنها بنسبة كبيرة، والجيش على أتمّ الاستعداد لمواجهتها في حال محاولتها التسلل إلى البلدات والقرى اللبنانية. وفي الإطار نفسه، حقق الجيش في الداخل إنجازات كبيرة على صعيد تفكيك الخلايا الإرهابية، وتوقيف أفرادها وضبط الأسلحة والأعتدة التي كانت في حوزتها».

وأضافت قيادة الجيش: «يستمر الجيش في تسلّم المساعدات والهبات من الدول الصديقة، ومن المرتقب أن يتسلّم في المرحلة المقبلة أسلحة نوعية كالطوافات المقاتلة والمدافع الثقيلة والصواريخ وطائرات الاستطلاع وغيرها. وقد أثبت الجيش في هذه المرحلة، قدرة عالية على درء الأخطار المحدقة بالوطن، لا سيما خطر الإرهاب، وإنجازاته اليومية هي الرد الواضح على الاعتداءات التي تطاول عناصره. وإزاء ذلك تؤكد قيادة الجيش الحقائق الآتية:

أولاً: إنّ قرار القيادة ثابت وحازم، في عدم السماح للإرهاب بإيجاد أي محمية أو بقعة آمنة له في لبنان، مهما تطلب ذلك من جهود وتضحيات، واللبنانيون على اختلاف انتماءاتهم الطائفية والمذهبية، قد عبروا عن التفافهم الكلي حول الجيش في مواجهة هذا الخطر، ورفضهم وجود أي بيئة حاضنة له، خصوصاً بعدما أدركوا فظاعة الارتكابات الوحشية للإرهابيين، من استباحة للأعراض وقتل وخطف وسلب وتخريب، والتي لم تستثنِ أحداً حتى من يدّعون زوراً الدفاع عنهم.

ثانياً: تمسك قيادة الجيش بتحرير العسكريين المخطوفين لدى الجماعات الإرهابية، واعتبار قضيتهم قضيتها الأولى، وذلك عبر استخدام كافة السبل المتاحة، مع رفضها الخضوع لأي ابتزاز من شأنه أن يوظفه الإرهابيون لاحقاً ضدّ مصلحة الجيش والوطن.

ثالثاً: إنّ ولاء العسكري لمؤسسته هو ترجمة فعلية لولائه لوطنه وشعبه، فلا مكان في صفوف المؤسسة للخارجين عن هذا الولاء أو المتقاعسين في أداء واجباتهم، فالجيش بغنى عن خدمات أي عسكري يتخاذل أو ينكث بقسمه ويخون رسالته، فيخسر نفسه قبل وطنه ومجتمعه وعائلته، في وقت يندفع فيه آلاف الشباب اللبنانيين إلى التطوع في صفوف الجيش، والانضمام إلى رفاقهم في مسيرة الدفاع عن الوطن، مع إدراكهم حجم التضحيات والأخطار التي ستواجههم في هذه المرحلة الدقيقة».

وفي الختام دعت قيادة الجيش «العسكريين إلى عدم إعارة أي آذان صاغية للإشاعات الملفقة، التي يروجها الإرهابيون عبر مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها للتأثير في معنوياتهم، فمؤسستهم هي اليوم أقوى من أي وقت مضى، وعصية على كل محاولات التشكيك بها والنيل من تماسكها، واللبنانيون جميعاً يراهنون على دورها الحتمي في إنقاذ الوطن والحفاظ على سيادته واستقراره».

الموقوف ضالع في سلسلة عمليات أمنية وكان يخطط لعمل إرهابي كبير

عملية نوعية لمخابرات الجيش في الضنية تنتهي بصيد ثمين: توقيف أحمد ميقاتي أحد أهم كوادر «داعش» ومقتل 3 مسلحين

نفذت مخابرات الجيش أمس عملية نوعية في الضنية أسفرت عن صيد ثمين تمثّل بتوقيف أحد أبرز وأخطر كوادر تنظيم «داعش» في الشمال ومطلوب للقضاء لضلوعه بسلسلة عمليات إرهابية منذ عام 1999.

فقد أعلنت قيادة الجيش في بيان أنّ قوة من مديرية المخابرات نفذت فجر أمس «عملية أمنية دقيقة في منطقة الضنية، بعد رصد مكان وجود الإرهابي أحمد سليم ميقاتي، فتمّ دهم الشقة التي كان يقيم فيها مع مجموعة من الإرهابيين، وتمّ توقيفه، فيما أصيب أحد العسكريين بجروح طفيفة، وقتل ثلاثة من المسلحين الموجودين في الشقة المذكورة، يجري العمل على تحديد هوياتهم».

وأشار البيان إلى «أنّ الإرهابي الموقوف الملقب بأبي بكر، وأبي الهدى، هو من مواليد 1968، وقد بايع أخيراً تنظيم داعش ويعتبر من أهم كوادره في منطقة الشمال، وقام بإنشاء خلايا مرتبطة بالتنظيم في المنطقة، وكان يخطط لتنفيذ عمل إرهابي كبير بالتنسيق مع ابنه عمر الذي يقاتل مع تنظيم داعش في جرود عرسال، إضافة إلى تواصله مع قياديين في التنظيم داخل الأراضي السورية، وقد أرسل أخيراً شباناً لبنانيين للانضمام إلى داعش في جرود القلمون، ومن بينهم ولده عمر، الملقب بأبي هريرة، وابن شقيقه بلال عمر ميقاتي، الملقب بأبي عمر ميقاتي، المتورط في ذبح الرقيب أول الشهيد علي السيد. كما قام بتجنيد عدد من العسكريين للانضمام إلى صفوف داعش».

اسلحة واعتدة عسكرية عثر عليها الجيش في الشقة

وأضاف البيان: «وإثر أحداث طرابلس، صدرت في حقه مذكرة توقيف لتورطه في الاشتباكات التي حصلت بين باب التبانة وجبل محسن، حيث كان يقود مجموعة مسلحة من عشرات المقاتلين أنشأها بعد خروجه من السجن عام 2010، بعدما كان قد أوقف عام 2004 لقيامه بالتخطيط لاعتداء إرهابي ضد مراكز ديبلوماسية ومصالح أجنبية».

وتابع: «كذلك ارتبط اسمه بتفجير مطاعم «ماكدونالدز» عام 2003، وسبق له أن شارك في المعارك التي حصلت في الضنية أواخر 1999 ضدّ الجيش، حيث كان منتمياً حينها إلى جماعة التكفير والهجرة، وفرّ بعد انتهاء المعارك إلى مخيم عين الحلوة».

وقد ضبطت في مكان دهم الموقوف أسلحة خفيفة ومتوسطة، وذخائر متنوعة وقاذفات ورمّانات يدوية وأحزمة ناسفة، وأعتدة عسكرية بينها بزة مرقطة عائدة للجيش اللبناني، ومواد متفجرة.

وأفادت معلومات بأنّ الشقة التي تمّت مداهمتها في بلدة عاصون قضاء الضنية، استأجرتها المجموعة الإرهابية منذ أقل من شهر بحجة الصيد البري ولم تكن تتحرك في البلدة إلا نادراً، كما أنها استؤجرت لـ15 يوماً ما يعني أنّ الخلية كانت تعدّ للانتقال إلى منطقة أخرى.

وعلم أنّ فوجاً من القوة الضاربة في الجيش نفذ العملية النوعية عند الثالثة فجراً، والتي أدّت أيضاً إلى توقيف الجندي الفار عبدالقادر الأكومي الذي أعلن انشقاقه عن الجيش وانضمامه إلى «داعش» قبل 10 أيام»، وهو ما أكده مصدر عسكري لوكالة «الأناضول». وأفيد أنه بعد تعقب حركة الاتصالات، تبين للأجهزة الأمنية أنّ شريط انشقاق الأكومي سجل في الشقة المذكورة، وحُمّل منها على الإنترنت. إلا أنّ معلومات لاحقة، رجّحت أن تكون جثة متفحمة عثر عليها في الشقة، عائدة للأكومي الذي وجدت بعض مقتنياته.

إلى ذلك، أكد رئيس بلدية عاصون معتصم عبدالقادر «أن لا خلايا نائمة في الضنية ولم نشتبه بأي عمل تحضر له المجموعة، وعملية الدهم لا تزال مستمرة بحثاً عن مطلوبين اثنين آخرين».

ازمة الجميّل الرئاسية عند الحريري

■ هتاف دهام

تؤكد مصادر دبلوماسية أن الملف الرئاسي غير مطروح على بساط البحث السعودي – الإيراني راهنا، فالخلاف على أشده بينهما، ولذلك فإن رئاسة الجمهورية في ظل هذا الخلاف ليست أولوية عند طهران والرياض، على عكس الاستقرار الأمني والحفاظ على الحكومة وتجنّب عوامل تفكيكها، اللذين ينظر اليهما من جانب الدول الاقليمية والدولية على رغم كل التباينات عن أنهما خطان أحمران ممنوع المس بهما.

وتعتبر المصادر أن زيارة رئيس حزب القوات سمير جعجع المملكة السعودية، التي تزامنت أيضاً مع زيارة النائب سامي الجميّل اليها لم تحملا أي جديد إلى قصر بعبدا.

لا يخفى طموح رئيس حزب الكتائب أمين الجميّل لرئاسة الجمهورية على أحد في الداخل والخارج، لم ييأس من محاولات تسويق نفسه اقليمياً ودولياً أكثر منها محلياً، لا سيما عند الايرانيين. فهل سيلجأ الكتائبيون الى التمجيد بالجمهورية الايرانية كما فعلوا في الفترة الممتدة بين حزيران وتشرين الثاني من عام 1976 حين أصدر الكتائبيون أغنية تمجد الرئيس حافظ الأسد «حافظ الأسد بالقلب بتنعبد، أرزتنا بتقلك حبك للأبد»؟

تبلغ الرئيس الجميّل بما يشبه الخديعة خلال لقائه رئيس تيار المستقبل سعد الحريري في فرنسا أنه إذا استطاع الحصول على تأييد لترشيحه من قوى في 8 آذار فسيكون بالطبع مرشح تحالف 14 آذار وسيؤيده رئيس القوات، وعندما تنضج الظروف سيعلنه الرئيس الحريري مرشح فريق 14 آذار، إلا أن النائب الجميّل الذي عاد من الرياض أول من أمس أعرب عن قلقه من السياسة الحريرية. وقال أمام مقرّبين منه «إنه لم يلمس جدية سعودية في تبنّي ترشيح والده»، مبدياً خشيته أن يستعمل ورقة لاستهلاك الوقت كما استهلك ترشيح الدكتور جعجع، ضمن المعركة التي تخوضها السعودية في لبنان، في وجه وصول العماد ميشال عون الى رئاسة الجمهورية، ريثما تنضج الظروف التي ستكون لمصلحة مرشح توافقي يحظى بإجماع الفريقين.

وتشير مصادر متابعة الى أن أزمة الجميل الرئاسية في بيت الوسط، وأن ترشيحه يأتي ضمن إطار التصفيات الداخلية داخل 14 آذار للإيحاء باستبدال جعجع به، ولإظهار أن هذا الفريق يقدم التنازل تلو الآخر للإسراع في انجاز الاستحقاق الرئاسي.

في موازاة ذلك، لا يضيع الرئيس الجميل الوقت. يحاول بين الفينة والاخرى بعث رسائل ود الى الجمهورية الاسلامية، وعمد خلال استقباله وزير الدفاع الوطني سمير مقبل الى تسليف طهران ورقة مفادها انه لا يضع أي فيتو على الهبة الايرانية لتسليح الجيش، وأن وزراءه في الحكومة سيصوتون لمصلحتها اذا تم الاتفاق عليها بالاجماع.

يتحدث الرئيس الجميل في دائرة ضيقة من أصدقائه المقربين الكتائبيين وغيرهم عن ثقته أن العقدة أمامه لدخول نادي المرشحين الفعليين لرئاسة الجمهورية، ليست عند حزب الله وفريق 8 آذار بل لدى حلفائه في 14 آذار، فالمعطيات التي يملكها وفق مقربين منه، «أن الايرانيين سيبذلون جهدهم وسيتحدثون مع السوريين وحزب الله، في حال تم ترشيحه بشكل جدي من فريق 14 آذار وليس على طريقة لا مانع من ترشيحك، وسحب ترشيح «الحكيم» بصورة نهائية، لتذليل عقد طريق الرئاسة أمامه في بيروت ودمشق».

يجزم رئيس الكتائب وفق مقربين منه انه يستطيع التفاهم مع الايرانيين، ويعول على العلاقة التي تربط أحد أقربائه الذي يملك شركة لاستجرار الغاز في الجمهورية الاسلامية، بعدد من المسؤولين الايرانيين. يزور رئيس الكتائب طهران مرتين أو أكثر في السنة، يعتبر نفسه قادراً على التواصل مع الدولة النووية بغض النظر عن التناقضات الاقليمية والدولية.

في موازاة ذلك، تؤكد مصادر دبلوماسية ان محاولات الجميل شبك علاقات مع المسؤولين الايرانيين، هدفها التربع على عرش بعبدا إلا أنه ليس موضع ثقة وقبول من حلفاء ايران في لبنان، وأن العلاقات التي تربط الايرانيين به لا تتعدى الأطر الدبلوماسية والبروتوكولية.

يعتبر الرئيس الجميل وفق مقربين منه «ان «الشارع السني» سيبقى مناوئاً لحزب الله، وأن «الشارع المسيحي» كما هي الحال عليه اليوم يتراوح بين خط مؤيد لفريق 8 آذار يمثله تكتل التغيير والاصلاح وآخر معارض يعبّر عنه حزبا الكتائب والقوات». ويقرأ في حال وصوله الى بعبدا تعزيزاً لموقع الصيفي الوسطي على حساب معراب التي لا تزال منذ عام 2005 تأكل الحصن الكتائبي على المستوى الشعبي.

«الأحزاب»: الفيتو على تسليح الجيش لا يخدم مصلحة لبنان وشعبه

جدّد لقاء «الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية» رفضه «بشدة التمديد للمجلس النيابي»، معتبراً «أنّ سياسة التمديد باتت تعني تمديد الأزمة». ولفت إلى «أنّ الاستمرار في وضع فيتو على تسليح الجيش من قبل 14 آذار لا يخدم مصلحة لبنان وشعبه».

وأعرب اللقاء خلال اجتماعه الدوري في مقر رابطة الشغيلة في بربور عن «رفضه بشدة التمديد لمجلس النواب، وبالتالي عدم إجراء الانتخابات النيابية في موعدها على أساس قانون جديد على قاعدة النسبية يحقق صحة وعدالة التمثيل ومن ثم إجراء انتخابات رئاسية وتطبيق إصلاحات الطائف وفي مقدمها إلغاء الطائفية السياسية»، معتبراً «أنّ سياسة التمديد باتت تعني تمديد الأزمة التي أصبحت تكوي بنارها غالبية اللبنانيين الذين تزداد معاناتهم الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية نتيجة الارتفاع الجنوني في أكلاف المعيشة واستفحال إهمال الدولة لقضايا المواطنين الحيوية والمماطلة في إقرار سلسلة الرتب والرواتب وإدارة الظهر لأزمة الكهرباء التي تحولت إلى عنوان يكشف وجود سياسة رسمية تسعى إلى تدمير مؤسسة الكهرباء تمهيداً لبيعها بأبخس الأثمان بذريعة التخلص من ديونها المتراكمة بفعل سياسة الفساد والإفساد».

وحمّل اللقاء «الحكومة ومجلس النواب مسؤولية استمرار أزمات اللبنانيين وتفاقمها»، محذراً من «أخطار مواصلة إدارة الظهر لها لما لذلك من انعكاسات سلبية على الاستقرار الاجتماعي والأمني والحصانة الداخلية في مواجهة العدو الصهيوني وقوى الإرهاب التكفيري».

وأكد اللقاء «أهمية تسليح الجيش اللبناني»، داعياً إلى «عدم عرقلة قبول الهبات غير المشروطة التي توفر له السلاح الذي يحتاجه للدفاع عن أمن لبنان واللبنانيين».

ورأى «أنّ الاستمرار في وضع فيتو على تسليح الجيش من قبل 14 آذار لا يخدم مصلحة لبنان وشعبه، وإنما يأتي تلبية لضغوط الولايات المتحدة الأميركية التي تقف وراء منع تسليح الجيش، لأنه يملك عقيدة وطنية معادية للعدو الصهيوني، وبالتالي فإنّ تأمين السلاح له يعزز قوة لبنان العربي المقاوم في مواجهة هذا العدو، ولهذا فإنّ أميركا والقوى الموالية لها في لبنان يشترطون لتسليح الجيش تخليه عن هذه العقيدة وإعادة تحويله إلى جيش يقمع شعبه ومقاومته، لا سيما أنّ هذه العرقلة تتزامن مع الهجوم على المؤسسة العسكرية من قبل قوى التطرف ونوابهم من أمثال خالد الضاهر».

وأكد اللقاء «أنّ قضية العسكريين المخطوفين تبقى مسؤولية الدولة بامتياز من أجل العمل على إطلاق سراحهم في أسرع وقت».

حسون استقبل «العمل الإسلامي»

أشار مفتي سورية الشيخ أحمد بدر الدين حسون إلى «أهمية المقاومة في مواجهة العدو الصهيوني الغاصب»، معتبراً «أنّ فلسطين هي البوصلة الحقيقية، والعمل على تحريرها واجب ديني وقومي ووطني».

واعتبر حسون خلال استقباله وفداً من «جبهة العمل الإسلامي في لبنان» في مقر إقامته أثناء زيارته بيروت، «أنّ لجبهة العمل الإسلامي وقيادتها وللعلماء خصوصاً دوراً كبيراً في ترشيد الصحوة الإسلامية وفي مواجهة نزاعات التطرف والإرهاب المزينة والمغطاة بلباس الدين للأسف الشديد»، مؤكداً «أهمية المقاومة في مواجهة العدو الصهيوني الغاصب». كما أكد «أنّ فلسطين هي البوصلة الحقيقية لنهج الجهاد والمقاومة، والعمل على تحريرها واجب ديني وقومي ووطني».

وضم الوفد النائب كامل الرفاعي، المنسق العام للجبهة الشيخ زهير الجعيد، الشيخ هاشم منقارة، الشيخ شريف توتيو.

أختري زار يزبك

شدّد مستشار مرشد الجمهورية الإسلامية في إيران الشيخ محمد حسن أختري على «ضرورة توحيد جهود المسلمين في مواجهة الاستكبار العالمي والفكر التكفيري».

وأكد أختري خلال زيارته رئيس الهيئة الشرعية في حزب الله الشيخ محمد يزبك في مكتبه في بعلبك، «ضرورة توحيد جهود المسلمين في مواجهة الاستكبار العالمي والفكر التكفيري الذي نشأ وترعرع على أيدي الغرب وبعض الجهات المشبوهة»، مشدّداً على «أنّ الوحدة الإسلامية هي الردّ الوحيد على العابثين بهذه الوحدة عبر الفتن المذهبية التي تشتد يوماً بعد يوم كلما ابتعدنا عنها».

وأكد يزبك، بدوره، على «أهمية دور أختري صاحب الأيادي البيض في مجال العمل الإسلامي والوحدة الإسلامية لا سيما موقفه حيال المقاومة وما قدمه من خدمات في مواجهة الاستكبار العالمي».

أعلن وقف العقود مع مستشفيات الفئة الثانية الخاضعة للتحقيق

أبو فاعور: سنعيد مليارات ذهبت هدراً إلى غير مستحقيها

أعلن وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور عن سلسلة من القرارات المتعلقة بمستشفيات الفئة الثانية، «والتي ذهبت فيها مليارات هدراً إلى غير مستحقيها من عام 2008 إلى اليوم»، مؤكداً «أنّ الوزارة ستستعيد هذه الأموال، إضافة إلى توقيف كل العقود مع جميع المؤسسات الخاضعة للتحقيق حتى صدور نتائج التحقيقات في النيابة العامة المالية».

ولفت أبو فاعور خلال مؤتمر صحافي عقده أمس إلى «أنّ وزارة الصحة توقع عقوداً مع مؤسسات استشفائية من الفئة الأولى تبلغ 420 مليار ليرة لبنانية سنوياً، كما تبلغ عقود مستشفيات الفئة الثانية 43 ملياراً سنوياً، وهي التي تهتم بالإقامة الطويلة للمرضى، وحالات الغيبوبة والعلاج الفيزيائي والسمع والنطق». وقال: «نتيجة تحقيق قام به فريق مكلف من وزارة الصحة على مدى شهرين بمتابعة من الدكتور وليد عمار (المدير العام للوزارة)، تمّ التدقيق في عدد من ملفات مستشفيات الفئة الثانية، كما حصلت لقاءات مع ممثلين للمؤسسات المعنية، ما أظهر مخالفات يندى لها الجبين وتشيب لها النواصي في كيفية التعامل مع المال العام والاستخفاف بالمريض اللبناني».

وقسّم أبو فاعور المخالفات إلى بسيطة ومتوسطة وجسيمة، موضحاً «أنّ المخالفات البسيطة كناية عن تقاضي مبالغ إضافية من المرضى نتيجة التعرفة المتدنية التي تدفعها الوزارة، وتبلغ 26 ألف ليرة لبنانية»، مضيفاً: «يقتضي لفت المؤسسات إلى هذه المخالفة التي سنسعى بدورنا إلى إيجاد حل لها بحيث تبلغ التعرفة يومياً للمريض المقيم الذي لا يحتاج إلى استشفاء 56 ألف ليرة، و64 ألف ليرة لبنانية للذي يحتاج إلى استشفاء».

أبو فاعور خلال مؤتمره الصحافي (دالاتي ونهرا)

أما بالنسبة إلى المخالفات المتوسطة والجسيمة، فقد أشار أبو فاعور إلى عدد منها أبرزها أنه «في أحدى المؤسسات، ولدى تدقيق لجنة وزارة الصحة في وجود جميع المرضى بحسب الجداول المقدمة للوزارة، تبين عدم وجود أكثر من عشرة مرضى من ذوي العاملين في المصح، ولا يقيمون في الغرف بل هم يأتون لتلقي العلاج ويخرجون». وأضاف: «في قسم الغيبوبة في مصحٍّ آخر، تمّ كشف أربعة أسرّة، رغم أنّ الجدول المقدم للوزارة يتضمن 11 مريضاً من بينهم خمسة خارج السقف المالي. كما أنّ البطاقات لا تزال تصدر بأسماء مرضى توفوا منذ سنين، على أنهم لا يزالون في غيبوبة ويخضعون لعلاج فيزيائي».

وذكر أنه في أحد المراكز الصحية «يتم تسخير مرضى للقيام بأعمال نظافة، لكون عدد العمال الموجودين غير كافٍ، إذ يتم استغلال الشخص بإجباره على العمل واستغلال اسمه لقبض المال على حسابه».

وقال أبو فاعور: «لن نقبل بالتجرؤ على الدولة والمواطنين. وفي المخالفات البسيطة المتعلقة بزيادة التعرفة المتدنية أصلاً، سيتم توجيه كتب لفت نظر إلى المؤسسات المعنية، على أمل التوصل إلى زيادة التعرفة وتصحيح الأوضاع. وفي المخالفات المتوسطة سيتم توجيه إنذارات للمؤسسات المعنية وإعطاؤها مهلة زمنية قصيرة لتصحيح أوضاعها، وإلا فسيتم اتخاذ إجراءات قانونية في حقها وإلغاء العقد وإحالتها على القضاء».

وأعلن عن «إلغاء العقود مع مؤسسات ستخضع للتحقيق مع إمكان سحب الترخيص المعطى لها، كما ستتم إحالة الأطباء المراقبين، وهم ثلاثة، على النيابة العامة المالية، وإلغاء العقود معهم». وقال: «هذه رسالة واضحة لكل الأطباء المراقبين غير الملتزمين تطبيق القوانين».

وتابع أبو فاعور: «على المؤسسات التي أخذت أموالاً من الدولة وصرفتها في غير مكانها أن تعيد هذه الأموال، ويحقّ لوزارة الصحة ذلك قانوناً»، مشيراً إلى «خفض عقود المؤسسات إلى الحد الملتزمة به عملياً، أي إلى الحجم الفعلي للمرضى الذين تستقبلهم، على أن يحال الملف برمته على التفتيش العام الصحي».

كبّارة: صبر طرابلس نفد! وأوساط تسأل: ماذا عن صبر الدولة؟

عاد عضو كتلة «المستقبل» النائب محمد كبّارة إلى مواقفه التصعيدية ضدّ الجيش والقضاء، فأكد «أنّ طرابلس صبرُها نفد»، معتبراً أنها «صبرت على مرارات التآمر عليها، وعلى تخلي الدولة عنها، وعلى انحياز بعض الأمن ضدّها وضدّ أهلها، وصبرت حتى على تشويه بعض المسؤولين لصورتها، وصبرت على خطة أمنية غير متوازنة، وصبرت على كذب الوعود الرسمية لها، وصبرت على اضطهاد أهلها أمنياً عبر النيابة العامة العسكرية، وصبرت طرابلس حتى ملّ الصبر من صبرها».

ودافع كبارة خلال مؤتمر صحافي عقده في مكتبه في طرابلس، عن المسلحين المعتقلين لضلوعهم في أحداث طرابلس متحدثاً عن أنّ 120 منهم تعرضوا للإهانة والتعذيب أثناء التحقيقات الأولية «ولا ذنب لهم إلا أنهم دافعوا عن مدينتهم»، معتبراً أنّ اتهام طرابلس بأنها «مرتع للإرهاب» هو «افتراء يستهدف طرابلس لأنها عاصمة اللبنانيين السنّة».

وختم بتوجيه نصيحة إلى كل المسؤولين بـ «الكف عن اضطهاد طرابلس المؤمنة بالدولة والمؤسسات الشرعية».

وتعليقاً على مواقف كبارة سألت أوساط سياسية «... وألم ينفد صبر الدولة والقضاء واللبنانيين عموماً، على التهجم اليومي المتواصل لبعض نواب تيار المستقبل، على الجيش والقضاء والمؤسسات الأمنية، بلغة مذهبية، من شأنها توفير بيئة حاضنة للجماعات المتطرفة؟».

ولفتت الأوساط انتباه كبارة إلى أنه ما من جهة سياسية اتهمت طرابلس بأنها مرتع للإرهاب أو بأنها بيئة حاضنة له، إلا أنّ بعضاً من شخصياتها السياسية والدينية يقوم بهذا الدور، عندما يعتبر عند كل عملية توقيف لمطلوب من القضاء، أو تنفيذ الجيش عملية دهم لمنازل يشتبه في أنها تؤوي إرهابيين، أنّ طرابلس تتعرض للتنكيل والاضطهاد لأنها من لون مذهبي واحد.

واستغربت الأوساط تجاهل كبارة الاعتداءات اليومية المتكررة على حواجز الجيش أو عناصره أثناء توجههم إلى الخدمة، كما تساءلت: هل نسي كبارة حصار مسلحي طرابلس جبل محسن بالنار وإطلاق النار على أرجل أهله المدنيين حين كانوا ينزلون إلى طرابلس للعمل أو التسوق، ثم لاحقاً قتلهم بلا ذنب؟ وماذا فعل كبارة هو وتياره لوقفها؟ كما ذكّرت الأوساط كبارة بما سمي «يوم الغضب» الذي أحرق طرابلس وأبناءها اعتراضاً على تعيين ابن المدينة نجيب ميقاتي رئيساً للحكومة في 25 كانون الثاني عام 2011. وسألت أيضاً: من كان يضطهد من في ذاك اليوم المشؤوم الذي امتد التخريب فيه إلى كل مناطق نفوذ تيار المستقبل في لبنان؟

ودعت الأوساط كبارة وأمثاله إلى الإقلاع عن الخطابات المذهبية والاتهامات للجيش والقضاء غير المستندة إلى أي دليل والتي ليس من شأنها إلا شحن النفوس بالأحقاد، وما لذلك من تداعيات سلبية على الدولة ومؤسساتها التي يقول كبارة باللسان أنها خياره الوحيد.

الخازن: لانتخاب رئيس بعد التمديد

دعا رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن إلى انتخاب رئيس للجمهورية بعد التمديد للمجلس النيابي، معتبراً أنه «لا يجوز إطلاقاً البقاء بلا رأس لمركزية ومرتكز هذه السلطات حتى يستقيم التوازن في تقاسم الصلاحيات».

وقال الخازن في تصريح أمس: «إذا كان لا بدّ من جرع هذه الكأس المرة بالتمديد للمجلس النيابي، فلا بدّ أن يستتبعها جلسة فورية لانتخاب رئيس للجمهورية». وأضاف: «إذا كان التمديد للمجلس النيابي أبغض الحلال، في ظل الظروف الأمنية المتعثرة تحت وطأة اختطاف عسكريين وتشنجات على وقع الأحداث الإقليمية، فلا بدّ أن يستتبع أي إجراء من هذا النوع بأن تخصص الجلسة التالية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، ومحو آثار هذه البدعة المنافية لواقعنا الديمقراطي في تداول الاستحقاقات، وتصويب المسار الذي اجتازه لبنان في أحلك ظروفه».

ورأى الخازن «أنه لا يجوز إطلاقاً البقاء بلا رأس لمركزية ومرتكز هذه السلطات حتى يستقيم التوازن في تقاسم الصلاحيات، وانتظام إدارة البلاد لما لهذا الموقع من اعتبارات بنظرة المجتمع الدولي كي نظل على الأقل ونبقى دولة بأقل معايير الثقة بلبنان.

وسأل: «هل تكون هذه الكأس المرة جرعة لاستعادة وعينا للأخطار المحدقة بلبنان في غياب رأسه الشرعي أم يكتب لنا أن نبقى دولة لا تقيم وزناً لاستحقاقاتها المترتبة عليها داخلياً وخارجياً؟».

وزير الصحة يطلب من المستشفيات تجهيز وحدة خاصة بمرضى «إيبولا»

طلب وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور من كل المستشفيات في لبنان وتحديداً تلك التي يزيد عدد أسرّتها على الـ100، تجهيز وحدة خاصة بمرضى «إيبولا» في مهلة أقصاها أسبوعين، تكون مؤلفة من غرفتين أساسيتين، واحدة للعزل مجهّزة لاستيعاب مريضين، وغرفة مرفقة مخصّصة لوضع كل معدات الوقاية والمعدات الطبية المطلوبة وألبسة الحماية، على أن يكون لوحدة العزل جدار زجاجي ووسائل مراقبة وكاميرا ومايكروفون للتواصل الدائم مع المريض.

وفي سياق ما أعلنه أبو فاعور من مطار بيروت الدولي أول من أمس، أرسل أمس كتبا إلى كل من وزارة الخارجية والمغتربين، ووزارة الأشغال العامة والنقل، ورئاسة المطار، للبدء بالتطبيق الفوري لكل الإجراءات التي تمّ الإعلان عنها لمكافحة «إيبولا» في المطار والمرافئ، ومع شركات الطيران والشحن، وفي السفارات اللبنانية في الدول المصابة.

وكان وزير الصحة أعلن «أنّ هناك مريضاً يخضع لفحوصات طبية في غرفة العزل للكشف عمّا إذا كان مصاباً بفيروس «إيبولا» بعدما تم الاشتباه به، وهو مهندس آت من غينيا وقد اشتبه جيرانه بإصابته فأبلغوا الوزارة». ولاحقاً، أوضح وزير الصحة العامة في تصريح، «أنّ الحالة التي تم الاشتباه بإصابتها بعوارض شبيهة بمرض «إيبولا»، خضعت للفحوصات الطبية والمخبرية المطلوبة، وتبين أنها ليست إصابة بفيروس «إيبولا»، والمريض في حالة صحية جيدة، وسيغادر مستشفى بيروت الحكومي الجامعي حيث أجريت له الفحوصات».

وفي السياق نفسه، طالبت اللجنة الصحية في «تجمع الأطباء في لبنان»، الحكومة بـ«إعلان حالة طوارئ صحية لمواجهة انتقال وباء «إيبولا»، متوهة بـ «إجراءات وزارة الصحة، الكفيلة بمنع دخول الوباء بدءاً بالمطار والمراقبة الصحية للآتين من الدول الأفريقية المصابة، بالتنسيق مع سفاراتنا في تلك الدول ووزارتي الخارجية والأشغال العامة».